

الدور التنموي للبرنامج المصري لتنمية المشروعات

بالتطبيق علي محافظة بني سويف

إعداد

أمل يحيى عيسى محمد

طالبة ماجستير قسم الاجتماع (اجتماع)

كلية البنات جامعة عين شمس

تحت إشراف

أ/د/ م فوزي عبد الرحمن

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية البنات جامعة عين شمس

أ/د فاتن أحمد علي الحناوي

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات جامعة عين شمس

مقدمة:

يحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجتمعات بشكل عام والمجتمعات النامية بشكل خاص ، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته تقريبا ٩٠% من المنشآت في العالم وتوظف نسبة تتراوح بين ٥٠:٦٠% من القوي العاملة (حسين عبد المطلب الأسرج، ٢٠١٠: ١٦). ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة (إيمان مرعي ، ٢٠٠٥: ٩: ١٠) ، وذلك باعتبارها منطلقا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلات الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

ومن هنا يجب التطلع إلي دور أكثر فاعلية وربما أكثر شمولية لهذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية -المختصة- منذ مدة ليست بالقصيرة تدعو إلي ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في المجتمعات النامية (Gallina, Andrea (2001), " Paper No. 0106,

وتعد الوكالة الكندية للتنمية الدولية إحدى المؤسسات الدولية التي تهدف إلي دعم التنمية المستدامة في المجتمعات النامية من أجل الحد من الفقر. وقد أولت الوكالة الكندية للتنمية الدولية اهتماما كبيرا بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من الفقر في مصر وخاصة للفئات المهمشة والأكثر احتياجا للتنمية ، وفي هذا الإطار قدمت الوكالة الكندية للتنمية العديد من البرامج التنموية ومن أهمها مايلي*^١:

١. برنامج صندوق دعم المرأة: والذي نفذ علي مرحلتين المرحلة الأولى من ١٩٩١ : ١٩٩٥ ، والمرحلة الثانية من ١٩٩٦ : ٢٠٠٠ ، وبلغت قيمة التمويل 8,5 مليون دولار كندي ، وكان الهدف من برنامج صندوق دعم المرأة توفير فرص عمل للنساء مما يتيح لهم مستوى دخل يساعدهم علي المعيشة وذلك من خلال إنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة القابلة للإستمرارية ، ونفذ البرنامج في صعيد مصر وكانت الجهات المشاركة في التنفيذ مديرية شؤون المرأة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

*١ حصلت الباحثة علي أهم المشروعات التي أنجزتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٦ : ٢٠١٠ من المقر الرئيسي للوكالة الكندية.

٢. برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة "SMBs" : مدة تنفيذ البرنامج ٧ سنوات من ١٩٩٦:٢٠٠٣، وبلغت قيمة التمويل 15 مليون دولار كندي، وكان الهدف من برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMBs تعزيز فرص عمل أفضل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أربع محافظات من خلال دعم المنظمات التي تساعد المشروعات الجديدة علي البدء والمشروعات القائمة علي النمو والتوسع. ونفذ البرنامج بالتعاون مع وزارة الصناعة.

٣. برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر. SMEDUP: مدة تنفيذه ٧ سنوات من ١٩٩٦:٢٠٠٣ ، بتمويل قدره 11 مليون دولار كندي ، وكان الهدف من البرنامج تحسين الظروف الاقتصادية للفئات المهمشة في ثلاث محافظات في صعيد مصر من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وقد نفذ البرنامج بالتعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية، البنك الأهلي المصري.

٤. برنامج تنمية الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "BDSSP" : مدة تنفيذ البرنامج ٦ سنوات من ٢٠٠٤:٢٠١٠ بميزانية قدرها ٢٥ مليون دولار كندي ، وكان الهدف من البرنامج هو تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات غير التمويلية في المحافظات ونفذ في أربع محافظات هي الإسكندرية ، الغربية ، البحيرة ، بني سويف ، ونفذ البرنامج بالتعاون مع جمعية رجال أعمال البحيرة، والجمعية المصرية للتنمية ونقل التكنولوجيا.

ويعد البرنامج المصري لتنمية المشروعات موضع الدراسة الراهنة المنفذ في ست محافظات مصرية من بينها محافظة بني سويف مجال الدراسة الميدانية أحد برامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، كما يعد المركز الإقليمي لتنمية الأعمال بمحافظة بني سويف هو الجهة المنفذة لأنشطة البرنامج علي مستوي المحافظة.

وتهدف هذه الورقة إلي تقديم رؤية شاملة حول البرنامج المصري لتنمية المشروعات

من حيث :

- ١- التعريف بالبرنامج المصري لتنمية المشروعات وأهدافه.
- ٢- الجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات.
- ٣- المحافظات المنفذ بها البرنامج المصري لتنمية المشروعات ومعايير اختيارها.
- ٤- القضايا الاجتماعية التي تباها البرنامج المصري لتنمية المشروعات.

أولاً: البرنامج المصري لتنمية المشروعات: التعريف ، الأهداف^٢

١- التعريف بالبرنامج المصري لتنمية المشروعات:

هو برنامج مساعدة إنمائية كندي لتنفيذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات من خلال تقديم خدمات تمويلية وغير تمويلية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة المملوكة لكل من الذكور والإناث في ست محافظات مصرية مختارة وهي : " قنا- سوهاج- بني سويف - الفيوم - الغربية - البحيرة ". وقد تم اختيار هذه المحافظات في ضوء معايير محددة بما يتوافق وأهداف البرنامج، وخصص تمويل قدره 4,750,000 دولارا كندا لتغطية تكاليف هذا المشروع.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال جمعية تنمية المجتمعات المحلية المعروفة باسم "المبادرة" والتي تمثل المقر الرئيسي للبرنامج وتعتبر الجهة المشرفة علي إدارته بالتعاون مع ستة مراكز إقليمية لتنمية الأعمال "Regionals Enterprises Development Centers" بالمحافظات الست المذكورة يطلق عليها اختصار اسم ريديك (REDECs).

ومدة تنفيذ هذا البرنامج خمس سنوات بدأت اعتبارا من يونيو ٢٠٠٨، وبموافقة وزارة الخارجية والتجارة والتنمية - الكندية تم مد فترة عمل المشروع من يوليو ٢٠١٣ حتي ديسمبر ٢٠١٤. وخلال فترة امتداد المشروع من يوليو ٢٠١٣ إلي ديسمبر ٢٠١٤ ركز المشروع من خلال المراكز الإقليمية الستة لتنمية الأعمال علي تقديم خدماته إلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الصناعي بهدف رفع تنافسيتها وذلك في ثلاث محافظات فقط من المحافظات الست وهي (بني سويف- الغربية - البحيرة). وتم التصديق علي بداية المشروع بقرار جمهوري بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣.

وكانت خطة البرنامج - من خلال التركيز علي المشروعات الصناعية- نشر خدمات تنمية الأعمال باعتبارها استراتيجية للإستدامة لأهميتها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ إلا أنه كانت هناك عقبة أساسية أمام تحقيق هذه الإستراتيجية وهي اعتياد المستفيدين علي تلقي هذه الخدمات مجانا خلال الفترة الأولى لتنفيذ البرامج التنموية ، حيث رفض المستفيدون الموافقة علي

^٢) Unsolicited Proposal Egypt Enterprise Development Program: Submitted to Canadian International Development, From El Mobadara "Community Development and small enterprise, April 2007, P no 13, 38.

كان الحصول علي مقترح البرنامج المصري لتنمية المشروعات من المركز الرئيسي للبرنامج "جمعية المبادرة" بمدينة السادس من أكتوبر بالتعاون مع مدير البرنامج د. (أ.ش) .

دفع مقابل الخدمة عندما يتوقف التمويل ؛ وقد شكل هذا مصدر قلق لمعظم البرامج التنموية التي تنشأ استدامة تقديم خدماتها حتي بعد انتهاء البرنامج أو المشروع التنموي ؛ ولذا حاول البرنامج تقديم خدمات تستجيب لإحتياجات المستفيد الفعلية بما يضمن تنمية المشروع وزيادة إنتاجه ، وبما يتناسب مع موارد المستفيدين ، ويضمن استدامة خدمات تنمية الأعمال حتي بعد انتهاء البرنامج.

وتتلخص أهداف خطة تقديم خدمات تنمية الأعمال، بإعتبارها استراتيجية للاستدامة فيما يلي:

- دمج الخدمات غير المالية مع الخدمات المالية في حزمة واحدة متكاملة.
- الوصول إلي أكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاختراق قطاعات جديدة من المستفيدين في حاجة إلى الخدمات التمويلية وغير التمويلية ؛ مثل مشروعات المناطق الصناعية والتجمعات الصناعية في مناطق محددة.
- بناء قدرات المستفيدين في مجال إدارة أعمالهم، والحصول علي القروض لضمان استدامتهم ونموهم.
- زيادة القدرة التنافسية للخدمات المالية المقدمة من البرنامج تجاه مؤسسات الإقراض الأخرى.

٢- هدف البرنامج:

تمثل الهدف الأساسي للبرنامج كما ورد في" نص إتفاقية وزارة التعاون الدولي مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية " في توفير وتحسين فرص العمل وتحقيق دخل أعلى للفئات المستهدفة ، وخاصة الإناث والشباب ، مما يؤدي إلي خفض معدلات الفقر في المحافظات المنفذ بها ؛ وذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات غير التمويلية ؛ وإتاحة الحصول علي خدمات تمويلية أفضل ، بما يخدم حوالي ٦٠٠٠ مشروع/ مستفيد ، وتوفير أكثر من ١٥ ألف فرصة عمل. وكان من المتوقع خلال فترة امتداد البرنامج توفير ألف فرصة عمل جديدة.

ثانيا: الجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات

يتعاون في تنفيذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات عدد من الجهات المسؤولة وهي :

١- الوكالة الكندية للتنمية الدولية

٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية

٣- البنوك : (البنك الأهلي المصري ، بنك مصر ، بنك التنمية والإئتمان الزراعي)

٤- جمعية المبادرة

٥- المراكز الإقليمية لتنمية المشروعات (ريديك)

٦- المراكز التكنولوجية بوزارة الصناعة

وفيما يلي توضيح للدور الذي تختص به كل جهة في تنفيذ البرنامج :

١- الوكالة الكندية للتنمية الدولية:^٢

تعتبر الوكالة الكندية للتنمية الدولية هي الجهة الممولة للبرنامج المصري لتنمية المشروعات. وفي إطار هذا البرنامج تعمل الوكالة الكندية علي تقديم الخدمات التالية :

أ- تقديم الخبرة للمنظمات المصرية المشاركة في تنفيذ المشروع (مقدمو أوميسرو الخدمات ، منظمات المجتمع المدني)

ب- تقديم خدمات استشارية ودعم لاستدامة المشروع.

ت- تقوم الوكالة باختيار لجنة تسيير المشروع " Project Steering Committee " ويشار إليها بـ **"PSC" وهي** : "اللجنة التي تشرف علي المشروع والمكونة من ممثلين عن المحافظات الست المختارة ، والوكالة الكندية للتنمية الدولية ويشار إليها باسم "CIDA" ، ووزارة التعاون الدولي "MIC" ، والصندوق الاجتماعي للتنمية Social Fund for "Development" ويشار إليه بـ "SFD" .

وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- الموافقة علي خطط العمل السنوية التي تتضمن الشركاء المنفذين، وأنشطة المشروع، والمعدات التي سيتم امدادها علي أساس استدامة المشروع والميزانيات والبرامج الزمنية التي تقدمها الوكالة المصرية المنفذة .
- الموافقة علي التقرير السنوي الخاص بالموازنة، والسجل المالي للمشروع وأدائه مقارنة بالأهداف الموضوعه .

^٢ Agreement between the MIC- CIDA (the Ministry of International Co-operation and the Canadian International Development-agency) May, 2009.

كان الحصول علي نص إتفاقية وزارة التعاون الدولي مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية من المقر الرئيسي للبرنامج بمدينة السادس من أكتوبر.

- تقييم أداء ريديك (المراكز الإقليمية لتنمية الأعمال) ويكون التقييم كل ستة أشهر ويتم التقييم علي أساس عدد المستفيدين ، ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة. **ويتمثل الهدف من تقييم الوكالة الكندية لأداء ريديك فيما يلي:**

- أن تكون تكلفة الأنشطة المنفذة في حدود الميزانية المعتمدة لذلك .
 - وصول الدعم للفئات المستهدفة .
 - استخدام القوى البشرية والإمكانيات المادية بفاعلية وكفاءة .
 - أن تتم إنجازات المشروع وفقا لما هو مخطط له .
 - التأكد من أن تأثيرات المشروع قد تحققت ، والتعرف على درجة تحققها .
 - تحديد مواطن القوة والضعف في المشروع ، والوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين.
- وتقوم الوكالة الكندية بعمليات التقييم والمتابعة لمراكز ريديك من خلال مايلي:

- الإطلاع على التقارير والسجلات التي يقوم بها العاملون بالمشروع بشكل دوري ، وتوثيق الأنشطة المنفذة .
 - القيام بزيارات ميدانية لموقع تنفيذ المشروع من أجل متابعة مواقع العمل ، والمستفيدين وأداء العاملين بالمشروع .
 - عقد اجتماعات مع العاملين بالمشروع ، والجهات المشاركة فيه والمستفيدين والمستفيدات منه^٤ .
- في ضوء ماسبق يتضح حرص الوكالة الكندية علي إجراء تقييم ومتابعة بصفة مستمرة بما يوفر لإدارة المشروع كافة البيانات والمعلومات عن الأنشطة المنفذة بما يمكنهم من تحديد الموقف الحالي للمشروع ، ومقارنة ما تحقق فعلا بما كان مخططا تنفيذه.
- ٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية:**^٥

^٤ مقابلة مع ممثل البرنامج في محافظة بني سويف د .(م.س) بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٤؛ حيث نوقشت سياسات الوكالة الكندية في تنفيذ المشروع ، والصعوبات التي واجهت المشروع من وجهة نظرة ، ومدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه،وقد تمكنت الباحثة من الحصول علي تقارير المتابعات التي قامت بها الوكالة الكندية بمساعدة مسئول (IT) بالمقرالرئيسي للبرنامج المصري بمدينة السادس من أكتوبر .

^٥ Bilateral Agreement between the social fund for development and the community

Development and small enterprise association 2009, P no8.

كانالحصول علي نص اتفاقية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والمبادرة من جمعية المبادرة "المقر الرئيسي.

ينفذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب إتفاقية وقعت بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وجمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة) (أنظر ملحق رقم ٤ نص الإتفاقية) والتي نصت على أن يقوم الصندوق الإجتماعى للتنمية بتوفير خط إقراض بقيمة ١٢٠ مليون جنيه مصري بما يوازي ٢٤ مليون دولار كندي في المحافظات الست (قنا - سوهاج - بنى سويف - الفيوم - الغربية - البحيرة) والتي تنفذ أنشطة المشروع بها ، علي أن توزع علي عدد من المراحل تبدأ من المرحلة الأولى بما يعادل ٥ ملايين دولار كندي وعلي أن تكون نتيجة تقييم هذه المرحلة بمثابة دليل لإستكمال المراحل التالية من عدمه.

٣- البنوك:

يمثل مجموعة البنوك كجهة شريكة في تنفيذ البرنامج المصري لتنمية المشروعات والتبنك الأهلي المصري ، بنك مصر، بنك التنمية والإئتمان الزراعي .ويتمثل دور البنوك في توفير تمويل قدره ١٢٠ مليون جنيه مصرى كخط إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال مدة تنفيذ المشروع من خلال إتفاقية خاصة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بهذا الغرض.

٤- جمعية تنمية المجتمعات المحلية (المبادرة):^٦

منظمة غير حكومية مصرية مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي تتولي تنفيذ البرنامج وتقديم المساعدة الفنية لدعم المراكز الإقليمية لتنمية المشروعات. أنشئت جمعية المبادرة في عام ١٩٩٨ كأحد الجمعيات غير الحكومية المستقلة و التي تخضع للمساءلة. وهي تعتبر من الكيانات القائمة المحلية في مجال التنمية المجتمعية، ويتمثل الهدف الرئيسي لجمعية المبادرة في تنفيذ البرامج التي تساعد على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الدخل المنخفض ، والفئات السكانية الفقيرة/المهمشة من خلال الجهود التعاونية مع المنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي و الدولي.

٥- المراكز الإقليمية لتنمية الأعمال: "REDECs"^٧

هي منظمات غير حكومية مصرية مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي ، وتعتبر مراكز ريديك الجهة المنفذة لأنشطة البرنامج بالمحافظات المذكورة وتتمثل التزامات المركز الإقليمي بكل محافظة - من المحافظات المنفذ بها البرنامج - وفقا لما جاء في وثيقة البرنامج فيما يلي:

^٦(جمعية تنمية المجتمعات المحلية، ٢٠٠٩) <http://ayadina.kenanaonline.com/posts/7765>

^٧Agreement between the MIC- CIDAMay, 2009.p no14:16.

أ- تقديم الدعم الفني والاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتيسير الحصول علي القروض البنكية.

ب- إتاحة الموارد البشرية لتنفيذ أنشطة البرنامج كما هو موضح في خطة عمل المشروع.

ت- تيسير المشاركة المباشرة للمساهمين المحليين في تنفيذ المشروع .

ث- التعاون مع "CIDA" في مراقبة المشروع واتخاذ الاجراءات اللازمة.

ج- يتولي المركز الإقليمي بكل محافظة القيام بالدعاية لخدمات البرنامج ، والتعرف علي احتياجات المستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع مراعاة وجود بعض الاختلافات في مهام المركز الإقليمي لتنمية الأعمال "ريديك" بكل محافظة تبعا لإحتياجاتها ، حيث يتم رسم خطة لاحتياجات كل محافظة علي حدة . وفي ضوءها تتحدد المهام التي يتولي ريديك القيام بها. وتختار الجمعيات (مراكز ريديك) وفقا لاعتبارات معينة هي:

- القدرة الفنية للجمعية: خبرة الجمعية في تقديم الخدمات الفنية ، تغطيتها ، عدد المستفيدين ، عدد القطاعات الصناعية التي خدمتها ، فريق العمل المتوفر ، سابقة أعمالها مع الجهات المانحة.

- القدرة المالية : المحفظة المالية ، ومقدار استثماراتها.

- القدرة المؤسسية : البنية التحتية والموارد المتاحة والنظام الداخلي.

- القدرة الإدارية: القدرة علي إدارة مشروعات ، ونظام التخطيط والمتابعة ، القدرة الاجتماعية علي إدماجهم للقضايا القطاعية وسابقة أعمالهم في مجال الدعوة والتشبيك والوساطة.

٦- المراكز التكنولوجية بوزارة الصناعة:

في إطار خطة البرنامج خلال فترة الامتداد والتي طبقت في ثلاث محافظات فقط منها محافظة بني سويف، وبعد التركيز علي دعم المشروعات الصناعية دون غيرها ؛ سعي البرنامج لعقد بروتوكول تعاون مع المراكز التكنولوجية بوزارة الصناعة لتقديم خدمات غير تمويلية للمشروعات ، والتي تعمل كمراكز خدمية متعددة الأنشطة تابعة لقطاع التنمية التكنولوجية بالوزارة ، لتقوم بدورها كقاهرة لتطوير الأنشطة الصناعية ، وخلق فرص عمل جديدة ومنتجة من خلال تقديم خدمات فنية متميزة ، وتشمل خدمات المراكز التكنولوجية بالوزارة ما يلي:

- خدمات الدعم الفني مثل التأهيل للحصول علي شهادات الجودة.
- الدعم الفني المباشر على خطوط الإنتاج، تركيب خطوط إنتاج.
- الاختبارات المعملية لتطوير المنتجات (التعبئة والتغليف)، والتأهيل للتصدير.

- التدريبات الفنية وتنمية مهارات العاملين بالصناعة.

ومن شأنها تطوير الإنتاج ، والتدريب ، والتأهيل ورفع مستوى المهارات ، والتطوير التكنولوجي.

وعدد هذه المراكز التكنولوجية اثني عشر مركزا هي : مركز تكنولوجيا الرخام والمحاجر، مركز تكنولوجيا البلاستيك ، مركز التسويق الدولي للمنسوجات والملابس ، مركز التصميمات والموضة، مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية ، مركز تكنولوجيا صناعة الجلود، مركز تكنولوجيا الدباغة، مركز تكنولوجيا الأثاث ، مركز تكنولوجيا الحلي ، مركز تكنولوجيا الصناعات الهندسية ، مركز تحسين الجودة والإنتاجية، مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

ثالثا : القضايا الاجتماعية الأساسية التي تبناها البرنامج:

جاء تركيز البرنامج المصري لتنمية المشروعات علي عدة قضايا أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طبقا لما هو مستهدف بخطة البرنامج ، وبما يسهم في خدمة وتنمية المحافظات المنفذ بها ، وسوف أعرض لهذه القضايا كما جاءت في وثيقة البرنامج للتعرف علي مدي تحققها في الواقع في فصل لاحق بعنوان "تقويم الأهداف الاجتماعية للبرنامج".

وتشمل هذه القضايا أربعا أساسية وهي :

١- المساواة في النوع الاجتماعي

٢- عمالة الأطفال

٣- البيئة

٤- المواطنة الفعالة

١- المساواة في النوع الاجتماعي:

طبقا لما جاء في وثيقة البرنامج حيث نص البند الثاني من بنود الإتفاقية علي ضرورة تعظيم مشاركة عادلة للمرأة كمستفيدة من تنفيذ البرنامج ؛ انطلاقا من الهدف الخاص بتمكين الفئات المهمشة ، ولذا اهتم البرنامج بزيادة مشاركة المرأة ، حيث تعتبر المرأة أكثر الفئات تهميشا ؛ ولذا عمل البرنامج علي المساواة في النوع الاجتماعي للاعتبارات التالية:

أ- لزيادة فرص المرأة في الحصول على عمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- وجود معوقات خاصة بالنسبة للسيدات من أصحاب المشروعات .

ت- قلة البدائل الاقتصادية المتاحة أمام عدد كبير من الأسر التى تعولها سيدة ، ولتحسين ظروف المرأة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد رسم البرنامج سياسة ضمن الخطة المحددة لتمكين المرأة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وذلك خلال:

- التركيز علي المشروعات التي تمتلكها سيدات لتشجيع صاحبات المشروعات الصغيرة.

- توفير قروض للمرأة بضمانات ميسرة.

- تشجيع أصحاب الأعمال من السيدات علي الإنتقال من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي.

- تيسير الحصول علي فرص عمل للسيدات.

- تقديم خدمات تنمية أعمال تلبى احتياجات المرأة.

ولتحقيق ذلك يقوم البرنامج بوضع خطط شهرية / سنوية تتضمن مستهدفا لخدمات تنمية الأعمال للسيدات يلتزم بتحقيقه المركز الإقليمي لتنمية الأعمال ، وقياس و متابعة مدى تحقيق هذا المستهدف ، و مدى رضاء النساء المستفيدات عن هذه الخدمات بشكل دورى. وهو ماتحاول الدراسة الراهنة التحقق منه ميدانيا من خلال التعرف علي عدد المشروعات التي تمتلكها النساء، وقام المركز الإقليمي لتنمية المشروعات "ريديك بني سويف" بدعمها وتنميتها، ونسبة تشغيل النساء في المشروعات، ونوعية الوظائف التي يشغلنها.

٢- عمالة الأطفال:

يعمل البرنامج علي توعية أصحاب المشروعات بمخاطر عمالة الأطفال وذلك من خلال:

- الحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال أثناء عملهم ؛ وذلك من خلال اتباع إجراءات السلامة والصحة المهنية .

- مراعاة حقوق الأطفال العاملين وتوفير عمل مناسب لهم.

- محاولة توفير فرص تدريب وتأهيل بسيطة للأطفال العاملين، تناسب أعمارهم وقدراتهم البدنية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية.

- توعية الأطفال العاملين وأسرهم بحقوق الأطفال العاملين.

٣- البيئة :

تعتبر قضية البيئة من القضايا الأساسية التي ركز عليها البرنامج ، ويقوم البرنامج بتوجيه المراكز الإقليمية لتحديد المشكلات البيئية المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ ويهدف البرنامج من خلال اهتمامه بقضية البيئة إلي:

- تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من استغلال الإمكانيات والموارد البيئية المتاحة بالشكل الأمثل(الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، تقليل الفاقد من المخلفات) .

- التخلص من المخلفات بصورة ملائمة ؛ وذلك بالإستفادة منها من خلال إعادة تدويرها .

٤- المواطنة الفعالة:

يهدف البرنامج إلي إشراك المعنين بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة - والتي تمس احتياجات أصحاب المشروعات علي مستوي المحافظات المنفذ بها- لمواجهة العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، للوصول إلي حلول تسهم في رفع تنافسيتها ، بما يسهم في زيادة فرص العمل وخفض حدة الفقر، وتوعية أصحاب المشروعات بدورهم تجاه العمال ومسئوليتهم الاجتماعية.

رابعاً: المحافظات المنفذ بها البرنامج ومعايير اختيارها^٨

أوضحت التقارير السنوية للبرنامج المصري لتنمية المشروعات تنفيذ البرنامج بست محافظات مصرية هي " بني سويف، سوهاج ، قنا ، الفيوم ، الغربية ، البحيرة " ، وكان تنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج في ثلاث محافظات فقط هي " بني سويف ، قنا ، سوهاج " بدءاً من يونيو ٢٠٠٨ ، وبدء تنفيذ المرحلة الثانية للبرنامج بالمحافظات الثلاث الأخرى وهي " الفيوم ، الغربية ، البحيرة " بدءاً من ٢٠١٠ ، وقد كان من المقرر انتهاء المشروع في يوليو ٢٠١٣ وبموافقة وزارة الخارجية والتجارة والتنمية – الكندية مد فترة عمل المشروع حتي ديسمبر ٢٠١٤ وخلال

^٨Annual Report FY 2008–2009 (May 6, 2008 – March 31, 2009 CIDA Europe,

Middle East and Maghreb Branch Middle East Program By: Community Development and Small Enterprises Association, April 2009.

حصلت الباحثة علي الملخص التنفيذي للتقرير السنوي من المقر الرئيسي للبرنامج بمدينة السادس من أكتوبر.

هذه الفترة اقتصر تقديم خدمات البرنامج علي ثلاث محافظات فقط وهي " بني سويف ، الغربية ، البحيرة .

ويوضح الجدول التالي رقم (١) يوضح عدد وأنماط المشروعات وعدد المستفيدين من الذكور والإناث التي تلقت خدمات البرنامج بالمحافظات الست.

جدول رقم (١)

تصنيف المشروعات التي تلقت خدمات تمويلية وغير تمويلية من البرنامج المصري لتنمية المشروعات بالمحافظات الست حسب نمط المشروع وعدد المستفيدين (ذكور، أناث)

نمط المشروع	العدد	النسبة	المستفيدين		الاجمالي
			إناث		
			العدد	النسبة	
صناعي	١٥٦٤	18,9	١٠٣٨	66,4	33,6
تجاري	٥٨٧٤	71,3	٣٨٦٥	65,8	34,2
خدمي	٧٩٥	9,7	٥٣١	66,8	33,2
الإجمالي	٨٢٣٣	%100	٥٤٣٤	%66	%34

يوضح الجدول السابق إجمالي عدد المشروعات التي تلقت خدمات من البرنامج المصري لتنمية بالست محافظات المنفذ فيها البرنامج ، حيث بلغت ٨٢٣٣ ، ويلاحظ حرص البرنامج علي أن يكون للمرأة نصيب من خدمات البرنامج فقد حصلت المرأة علي (34%) من إجمالي الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي قدمها البرنامج ، وتفوق نسبة المستفيدين من الذكور نسبة الإناث حيث تصل إلي الضعف (66%) . وفيما يتعلق بنمط المشروع تبين ان المشروعات التجارية تمثل أعلى نسبة (71,3) بين المشروعات ، وترتفع نسبة المستفيدين من الذكور في هذا النمط من المشروعات لتصل إلي (65,8) ، بينما لم تتعدى نسبة المستفيدات من الإناث (34,2%) ، تليها المشروعات الصناعية بنسبة (18,9%) وبلغ عدد المستفيدين بها من

الذكور(66,4%) . وتمثل المشروعات الخدمية أقل نسبة (9,7%) وتصل نسبة المستفيدين من الذكور(66,8) ونسبة الإناث (33,2). ويلاحظ أن نسبة المستفيدين من الذكور يفوق نسبة الإناث في كل أنماط المشروعات كما تتشابه النسبة في جميع أنماط المشروعات بزيادة تقدر ب ٥٠% تقريبا لصالح الذكور عن الإناث .

وقد وقع إختيار الباحثة علي محافظة بني سويف لأنها تمثل واحدة ضمن ست محافظات تم تطبيق البرنامج فيها ، ومن أهم مبررات إختيار محافظة بني سويف ما يلي :

- أنها تمثل واحدة المحافظة الأولى التي بدأ تطبيق البرنامج المصري لتنمية المشروعات.
- مرور فترة زمنية "خمس سنوات" على تنفيذ البرنامج فيها من خلال المركز الإقليمي لتنمية الأعمال بمحافظة بني سويف "ريديك بني سويف" مما يسمح بتقويم البرنامجوما أحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية.
- أنها من محافظات الصعيد ووجود ندرة في الدراسات التي تتطرق لدراسة الصعيد بصفة عامة .

ويوضح الجدول التالي رقم(٢) إجمالي عدد المشروعات التي تلقت خدمات المركز الإقليمي لتنمية المشروعات حسب نمط المشروع وعدد المستفيدين من الذكور والإناث.

جدول رقم (٢)

إجمالي المشروعات التي تلقت خدمات المركز الإقليمي لتنمية المشروعات حسب نمط المشروع وعدد المستفيدين (ذكور ، إناث)

نمط المشروع	العدد	النسبه	المستفيدين		الاجمالي	
			ذكور			إناث
			العدد	النسبه		
صناعي	٥٤٠	%55,7	٤٤٧	82,7 %	%100	
تجاري	٣٦٢	%37,3	٢٤٠	%66,9	%100	
خدمي	٦٧	%6,9	٣٩	58,2 %	%100	

الإجمالي	٩٦٩	%١٠٠	٧٢٦	%74,9	٢٤٣	%25,1	%100
----------	-----	------	-----	-------	-----	-------	------

يوضح الجدول السابق أن إجمالي عدد المشروعات التي تلقت خدمات البرنامج المصري لتنمية المشروعات بمحافظة بني سويف ٩٦٩ مشروعا، وتحتل المشروعات الصناعية أكبر نسبة بين المشروعات حيث مثلت نسبة (55,7%) ، تليها المشروعات التجارية حيث مثلت نسبة (37,3%) ، وتحتل المشروعات الخدمية أقل نسبة بين المشروعات حيث مثلت نسبة (6,9%) ، وبلغ عدد المستفيدين من الذكور (74,9%) ، وعدد المستفيدين من النساء (25,1%) ويتماشي هذا مع هدف البرنامج الخاص بتمكين المرأة.

وقد بلغت قيمة تمويل البرنامج ٥ مليون دولارا كنديا وزعت بشكل متساوي علي الست محافظات. وبلغت القيمة الإجمالية للمنصرف منها علي مستوي محافظة بني سويف ٦,٤٤٧,٠٠٠ جنيها. والجدول التالي رقم (٣) يوضح توزيع القروض بمحافظة بني سويف علي سنوات البرنامج حسب قيمتها وعدد المستفيدين من الذكور والإناث.

جدول رقم (٣)*

توزيع القروض بمحافظة بني سويف على سنوات البرنامج حسب قيمتها وعدد المستفيدين (ذكور - إناث)

إجمالي المستفيدين	المستفيدين				قيمة القروض	العام
	إناث		ذكور			
	%	العدد	%	العدد		
23.5	% ٨,٨	٦	% ١٤,٧	١٠	١,٧٣٠,٠٠٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
39.7	% ٢٠,٦	١٤	% ١٩,١	١٣	١,٥٧٥,٠٠٠	٢٠١١/٢٠١٠
35.3	% ١٤,٧	١٠	% ٢٠,٦	١٤	١,٢٣٧,٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١١
1.5	-	-	% ١,٥	١	١,٩٠٥,٠٠٠	٢٠١٣/٢٠١٢
%١٠٠	% ٤٤,١	٣٠	% ٥٥,٩	٣٨	٦,٤٤٧,٠٠٠	الإجمالي

يوضح الجدول السابق أن إجمالي عدد المستفيدين من قروض البرنامج المصري ٦٨ مستفيد منهم ٣٨ مستفيد من الذكور، و ٣٠ من الإناث ، ويؤكد ذلك حرص البرنامج علي أن يكون للنساء

نصيب من القروض ، ويتماشي هذا مع هدف البرنامج لتمكين المرأة من الحصول علي التمويل ولكن لم يتم الحصول علي بيانات توضح متوسط قيمة القروض المقدمة للإناث والذكور.

- معايير إختيار المحافظات المنفذ بها البرنامج:^٩

وقع إختيار المحافظات التي طبق بها البرنامج طبقا لمعايير محددة رُتبت وفقا لمدي تناسبها مع هدف المشروع ، حيث يتم الإختيار وبناءً علي دراسات ميدانية ؛ وفي ضوء نتائج الدراسات قامت الوكالة الكندية للتنمية الدولية وجمعية المبادرة باختيار المحافظات ؛ ووقع بالتالي الإختيار بناء علي المعايير التالية :

- تعداد السكان بالمحافظات .
- معدل الفقر
- مستوي البطالة
- عدد المناطق الصناعية
- عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المشروعات بالمحافظات.

إلي جانب عدد من المعايير الإضافية وهي:

- عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع رئيسي والقطاعات الفرعية.
- الفرص الكامنة المتاحة للعمل للشباب من الجنسين .
- نسبة تمثيل المرأة - كعاملة وكصاحبة عمل- في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الخدمات غير المالية التي لا تتوفر في سوق خدمات تنمية الأعمال .
- القيمة المضافة الكامنة .
- قدرة تلك المشروعات علي الاستمرارية.
- وجود صلات وتكامل مع قطاعات أخرى (توريد- تغذية- تقديم خدمات)

وقد أجري البرنامج مسح باستخدام الاستبيان ، وتمثل الهدف الأساسي للاستبيان فيما يلي:

^٩ ملخص دراسة التحليل القطاعي في محافظات بني سويف- قنا- سوهاج التي قام بها البرنامج المصري لإختيارالثلث المحافظات (الأولي) مقدمة من الفريق البحثي بالبرنامج المصري ، يناير ٢٠٠٩ مواضع متفرقة ص٣،٧،٨،٩،١٠.

* حصلت الباحثة علي بيان بإجمالي عدد المشروعات التي تلقت قروض البرنامج علي مستوي محافظة بني سويف بمساعدة مسئول (IT) بالمقرالرئيسي للبرنامج المصري بمدينة السادس من أكتوبر.

- ١- تحديد قطاعين أو أكثر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية بكل محافظة من المحافظات الثلاث ، خلال المرحلة الأولى من التنفيذ والمرتبطة بالفئات المهمشة وتحديد الشباب والإناث.
- ٢- التعرف علي اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات؛ حتي يمكن تقديم خدمات تسهم بشكل كبير في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل محافظة، وبالتالي تحقيق ما هو مستهدف من خلق فرص عمل.
- ٣- تقديم قائمة بالحلول المقترحة من خلال تحليل البيانات ومجموعات المناقشة بين كل الأطراف المعنية من (ممثلون من أصحاب المشروعات والجهات الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة).
- ٤- تقديم قائمة بالخدمات المطلوبة تقدم لجمعية المبادرة وضعا في الاعتبار مدي تناسبها مع قدرات الجمعيات المشاركة لتنفيذ تلك الحلول.

- ١- فيما يتعلق بتحديد قطاعين أو أكثر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية بكل محافظة أظهرت نتائج الدراسة القطاعات بكل محافظة كما هو موضح بالجدول التالي:
جدول رقم (٤) القطاعات الصناعية ذات الأولوية بالمحافظات الثلاث الأولى لتنفيذ البرنامج.

اسم المحافظة	ترتيب القطاعات ذات الأولوية بكل محافظة
بني سويف	قطاع المواد الغذائية / قطاع المواد الكيميائية
سوهاج	قطاع المواد الغذائية / قطاع الصناعات المعدنية
قنا	قطاع الصناعات الغذائية / قطاع الصناعات المعدنية

وبالنسبة للمحافظات الثلاث الأخرى وهي " الغربية ، البحيرة ، الفيوم " في المرحلة الثانية بها فقد تحددت قطاعات المشروعات ذات الأولوية بالاهتمام كالتالي^{١٠} :

- أ- قام فريق العمل بتطبيق استبيان علي ٥٦١ مفردة موزعة كما يلي:
- تم تطبيق الاستبيان بمحافظة البحيرة علي (١٧١) مفردة ، منها(٥٤) مفردة / إناث ، ١١٧ مفردة/ذكور
- تم تطبيق الاستبيان بمحافظة الغربية علي ٢٠٠ مفردة ، منها ٧١ مفردة /إناث، ١٢٩ مفردة/ ذكور

^{١٠} ملخص دراسة التحليل القطاعي في ثلاث محافظات لإنشاء مراكز إقليمية لتنمية الأعمال مقدمة إلي البرنامج المصري لتنمية المشروعات من فريق العمل البحثي ، مارس ٢٠١٠ ص ٥٣.

- محافظة الفيوم إجمالي عدد الاستثمارات ١٩٠ استثمارة منها ٨١ استثمارة إناث ، ١٠٩ ذكور.

ب- عقد فريق العمل بالبرنامج مجموعات بؤرية ومقابلات فردية في كل محافظة شارك فيها ممثلون من أصحاب المشروعات والجهات الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة ، للتحقق من نتائج الاستقصاء ، وقد أشارت النتائج إلى القطاعات بكل محافظة كالتالي:

جدول (٥) يوضح القطاعات ذات الأولوية بالمحافظات الثلاث المنفذ بها البرنامج خلال المرحلة الثانية

اسم المحافظة	ترتيب القطاعات ذات الأولوية بكل محافظة
الفيوم	قطاع الصناعات الغذائية/ قطاع الصناعات النسيجية والكليم.
البحيرة	قطاع الصناعات الغذائية/ قطاع الصناعات النسيجية
الغربية	قطاع الصناعات النسيجية/ قطاع الصناعات الغذائية

ويلاحظ مما سبق أن القطاع الغذائي يحتل أولي القطاعات بالاهتمام حيث أكدت علي ذلك نتائج الدراسات بخمس محافظات هي (بني سويف ، الفيوم ، سوهاج ، قنا ، البحيرة)، بينما جاء في المرتبة الثانية في محافظة الغربية بعد قطاع الصناعات النسيجية.

٢- فيما يتعلق بأهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات يمكن إجمالها حسب ماتوصلت إليه نتائج الدراسات التي قام بها الفريق البحثي بالبرنامج المصري فيما يلي:

أ- المعوقات الفنية : جودة المنتج ، التعبئة ، عدم كفاءة الآلات والمعدات ، عدم وجود تكنولوجيا للإنتاج ، عدم وجود التدريب المتخصص.

ب- المعوقات التسويقية : عدم توافر معلومات عن السوق المنافس ، عدم وجود متخصصين في التسويق لمساعدة المشروعات في عمل بحوث تسويق ووضع خطط للتسويق، تكلفة الدعاية للمنتجات وتكلفة النقل ، عدم وجود معارض دائمة ومؤقتة.

ج- معوقات الموردين: لا يوجد موردين داخل المحافظة ولا وكيل مورد وهذا يسبب معوقات كثيرة في توفير الخامات والمستلزمات بشكل دائم وأيضا يزيد من تكلفة توفيرها.

د- معوقات التعبئة والتغليف: وتتمثل في المعوقات المتعلقة بتعبئة وتغليف المنتج بالجودة المطلوبة لمنافسة المنتجات المماثلة.

هـ- معوقات قانونية وتشريعية: وجود قوانين غير مفهومة مثل قانون التأمينات وضريبة المبيعات.

٣- فيما يتعلق بتقديم قائمة بالحلول المقترحة من خلال تحليل البيانات ومجموعات المناقشة بين كل الأطراف المعنية:

جاءت أهم التوصيات علي النحو التالي:

أ- توفير المعلومات الفنية للمشروعات والموردين للمعدات والاستشاريين الفنيين في الصناعات المختلفة.

ب- إقامة معارض داخلية والاشترك في معارض خارج المحافظة.

ث- عمل قوائم خاصة بموردي المدخلات اللازمة للإنتاج.

ج- توفير معلومات واستشاريين فنيين في التعبئة والتغليف للمنتجات المختلفة.

ح- المساهمة في توفير وسيلة نقل جماعي لنقل العاملين مقابل اشترك شهري.

ولتحقيق هذه التوصيات وتقديم قائمة بالخدمات المقدمة للمشروعات لتحقيق أهداف البرنامج قام فريق العمل البحثي بالبرنامج المصري لتنمية المشروعات بالتعرف علي:

- مقدمي الخدمات غير المالية في المحافظات المختارة للتعرف علي نوعية الخدمات المقدمة.

- الجهات المانحة الموجودة بكل محافظة.

- مراكز التدريب الموجودة بكل محافظة والتي تقوم بتقديم خدمات التدريب.

- المسؤولين الحكوميين التنفيذيين بالمحافظة والمشرفين علي تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤- فيما يتعلق بتقديم قائمة بالخدمات المطلوبة تقدم لجمعية المبادرة وضعا في الاعتبار مدي تناسبها مع قدرات الجمعيات المشاركة لتنفيذ تلك الحلول.

تمثلت أهم الخدمات المقترحة والتي يمكن تقديمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات فيما يلي:

- خدمات الدعم الفني بالتعاون مع الاستشاريين من مقدمو هذه الخدمات داخل كل محافظة.

- خدمات التسويق (من خلال معارض داخلية وخارجية)

- خدمة التدريبات بالتعاون مع مراكز التدريب داخل كل محافظة.
- الخدمات القانونية والضرائبية بالتعاون مع الجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

١. حسين عبد المطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية MPRA، أبريل ٢٠١٠.
 ٢. إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٥.
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

١. Unsolicited Proposal Egypt Enterprise Development Program: Submitted to Canadian International Development, From El Mobadara "Community Development and small enterprise, April 2007.
٢. - Bilateral Agreement between the social fund for development and the community development and small enterprise association 2009.
- Annual Report FY 2008-2009 (May 6, 2008 - March 31, 2009) Canadian International Development Agency- CIDA Europe, Middle East and Maghreb Branch Middle East Program By: Community Development and Small Enterprises Association, April 2009.
٣. Progress in Cross Cutting Themes Quotations from EEDP Annual Reports Active Citizenship Engagement for Good Governance (ACE).
٤. Agreement between the MIC- CIDA (the Ministry of International Co-operation and the Canadian International Development-agency May, 2009.
5. Annual Report FY 2009-2010 (April 1, 2009 – April 30, 2010) Submitted to: Canadian International Development Agency- CIDA Europe, Middle East and Maghreb Branch Middle East Program By: Community Development and Small Enterprises Association, April 2010.
6. *EGYPT ENTERPRISE DEVELOPMENT PROJECT* (EEDP Annual Report FY 2010-2011 (April 1, 2010 – March 31, 2011) Submitted to: Canadian International Development Agency- CIDA Europe, Middle

East and Maghreb Branch Middle East Program By: Community Development and Small Enterprises Association, May 2011.

7. - Galina, Andrea (2001), "SME Contribution to the Creation of the Euro- Mediterranean Region", ERF Working Paper No. 0106, Cairo: Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey (ERF).